حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد إبريل – يونيو 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

اتجاهات القضاة والمحامين الأردنيين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 ودوره في الحد من الجريمة

مازن سليمان الجرادات*
طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن
montherj1974@hotmail.com

أ.د/ فايز عبد القادر المجالي**
أستاذ علم الاجتماع– كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

تاريخ الاستلام: 2025/03/16
تاريخ قبول البحث: 2025/03/17
تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على اتجاهات القضاة والمحامين في الأردن نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، وذلك من خلال استكشاف آرائهم حول مدى فعالية مواد القانون في مكافحة الجرائم الإلكترونية والحد من انتشارها.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (379) قاضياً ومحامياً، يمثلون ما نسبته (5.05 %) من مجتمع الدراسة، وتم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية، والتي تم تطويرها بالاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، وتم معالجةبيانات الدراسة إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعيةSPSS V. 24،

أظهرت النتائج أن اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 كانت إيجابية بشكل عام وبمستوى مرتفع، وتعكس هذه النتيجة الرضا عن القانون واعتقادهم بقدرته على تحقيق العدالة والردع العام. واتضح من النتائج أن اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور القانون في الحد من الجرائم الإلكترونية جاءت بمستوى متوسط، وتظهر النتائج أن القانون يمثل أداة ردع فعالة للعديد من الجرائم الإلكترونية مثل الاحتيال المالي والابتزاز الإلكترونيين، واتضح من النتائج أن القانون ساهم بشكل كبير في الحد من الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً في المجتمع الأردني مثل التشهير والابتزاز والاحتيال المالي.

وبناءًعلى نتائج الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات والتي من أهمها تحديث مواد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 لتغطية الجرائم الجديدة مثل التزييف العميق واستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنشطة غير المشروعة، بما يضمن استجابة سريعة للتغيرات التقنية الحديثة، وتشديد العقوبات على الجرائم الإلكترونية المتكررة والجرائم ذات الأثر المجتمعي الكبير، مثل الهجمات على المؤسسات المالية، لضمان الردع لمرتكبي هذه الجرائم.

الكلمات المفتاحية: قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، الجرائم الإلكترونية، المجتمع الأردني.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مقدمة:

تعد الجريمة من الموضوعات الهامة في نظم العقوبات المعاصرة، إذ تؤثر الجرائم بمختلف أشكالها سلباً على استقرار المجتمعات، وتؤدي إلى زعزعة الثقة بين أفرادها، فضلاً عن مساهمتها في انتشار الفساد بأشكاله المتعددة؛ ولهذا حظيت الجريمة باهتمام كبير من مختلف التشريعات القانونية، التي تناولتها بوصفها أفعالاً محظورة تسعى القوانين إلى الحد منها ومكافحتها بكل صورها وأشكالها.

ونظراً لخطورة الجريمة في المجتمع بشكل عام، والجرائم الإلكترونية كنمط من الجرائم المستحدثة بشكل خاص، فقد تم الاهتمام بمواجهتها من خلال سن القوانين المشددة بحق مرتكبيها في مختلف دول العالم، وفي المملكة الأردنية الهاشمية، فقد اهتمت المملكة بمكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال سن تشريعات حديثة تهدف إلى التصدي لهذا النوع من الجرائم.

تسعى الجهات الأمنية في المملكة، ممثلة بمديرية الأمن العام، بالتعاون مع الهيئات التشريعية، إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية. ويتم ذلك من خلال تأسيس وحدات قضائية وأمنية متخصصة تعمل على التصدي لهذه الجرائم والحد من انتشارها، سواء عبر تشديد العقوبات على مرتكبيها أوتعزيز الوعي المجتمعي بخطورتها. كما تولي الجهات الأمنية أهمية كبيرة للتعاون الدولي في هذا المجال، من خلال التنسيق مع الدول المعنية والمنظمات الجنائية الدولية المتخصصة، ويشمل ذلك اعتماد آليات أمنية وجنائية وتشريعية وتقنية لمواجهة الجرائم الإلكترونية، والوقاية منها، وتقليل انتشارها (قوقزة، 2021).

وقد احتلت الجرائم الإلكترونية أهمية بالغة في التشريعات القانونية الحديثة في الأردن، ولا سيما التشريعات الجزائية التي حددت أركان وصور الجرائم الإلكترونية والعقوبات الواجب إنزالها على مرتكبيها، فقد شدد المشرع الأردني من عقوبة ارتكاب الجرائم التي تتم عبر الوسائل والمواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بصفة عامة، حيث حدد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في المادة رقم (15) أنواع الجرائم الإلكترونية وعقوباتها. فقد نصت المادة السابقة على معاقبة كل من يرتكب جرائم مثل الاحتيال الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، واختراق الأنظمة والشبكات الإلكترونية، ونشر المواد المسيئة أو المضللة عبر الإنترنت بعقوبات تتراوح بين الغرامات المالية والحبس، تبعًا لجسامة الفعل المرتكب وآثاره، وأكد المشرع من خلال هذا القانون على أهمية تحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات الفردية وضمان الأمن الرقمي والمجتمعي، مع وضع آليات قانونية متقدمة لمكافحة هذه الجرائم والتصدي لها بفعالية.

وفي إطار المواجهة الجنائية والتشريعية للجرائم الإلكترونية؛ فقد حققت المملكة الأردنية الهاشمية تقدماً ملموساً في هذا المجال، فقد عملت المملكة على إصدار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 ليحل محل التشريعات القانونية السابقة، مع التركيز على سد الثغرات القانونية التي كانت تستغل في الماضي، وقد شمل القانون الجديد تعزيز العقوبات على الجرائم الإلكترونية، مثل القرصنة، والابتزاز الإلكتروني، والتشهير، وانتهاك البيانات الشخصية، وأصبح

القانون الحالي يتضمن عقوبات مشددة، وذلك بهدف ردع المخالفين وحماية المجتمع من الأخطار المتزايدة الناتجة عن الجرائم الإلكترونية، إلى جانب ذلك، تم إدخال أحكام تتعلق بـــالجرائم المستحدثة مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإجرامية، واستغلال العملات الرقمية في الاحتيال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة (الرواشدة، 2023). الأمرالذي يعكس حرص المشرع الأردني على أن يكون التشريع مواكبًا للتطورات في هذا المجال.

على الصعيد الأمني في مكافحة جرائم التزوير، تم تعزيز دور وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التي أنشأتها مديرية الأمن العام في الأردن عام 2008، وقد تم تزويد الوحدة بتقنيات حديثة وكوادر متخصصة ومدربة للتعامل مع مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، مما أسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الملاحقة القانونية وضمان تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة بفعالية وسرعة (الرشيد، 2022).

وفي ظل التزايد الملحوظ لخطر الجرائم الإلكترونية بجميع أشكالها في المملكة الأردنية الهاشمية، اتخذت المملكة خطوات جادة لمواجهتها، كان أبرزها إصدار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، وجاء هذا القانون كإطار تشريعي حديث ومتكامل للتصدي لهذه الجرائم، بالتعاون مع الجهات الأمنية والوزارات المعنية، بهدف تعزيز الأمن الرقمي وحماية المجتمع من التهديدات الإلكترونية المتزايدة.

وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من انتشار الجرائم الإلكترونية داخل المجتمع الأردني، من خلال استقراء وتحليل اتجاهات القضاة والمحامين حول القانون، ودوره في تحقيق الردع العام.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أصبحت الجرائم الإلكترونية من التحديات الأمنية البارزة التي تواجه المملكة الأردنية الهاشمية في الوقت الراهن، مما يتطلب البحث والتحليل على الأصعدة القانونية والتشريعية والأمنية كافة، وقد أولت السياسات الجنائية في المملكة اهتمامًا كبيرًا لهذه الجرائم، انطلاقًا من أهدافها الرامية إلى تحقيق الأمن الرقمي والوقاية من الجريمة بمفهومها الشامل داخل المجتمع الأردني. وتشير الإحصائيات الجنائية الحديثة إلى تزايد أعداد الجرائم الإلكترونية التي تعاملت معها وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، ففي عام 2020 بلغ عدد الجرائم نحو 9514 جريمة، وارتفع العدد في عام 2021 ليصل إلى 12872 جريمة، ثم إلى 16027 جريمة في عام 2022. وواصلت الأرقام ارتفاعها لتبلغ في الفترة (2023/9/1 – 2024/9/1) نحو 23049 جريمة، والتي شملت بشكل رئيس جرائم الاحتيال المالي الإلكتروني، والذم والتحقير، والابتزاز الإلكتروني، واختراق الأنظمة (الأمن العام، 2024). هذه الزيادة في أعداد الجرائم الإلكترونية تعكس تطور التحديات الأمنية، مما دفع المملكة إلى تطوير آلياتها القانونية والأمنية لمواجهة هذه الجرائم، حيث عملت المملكة على تحديث التشريعات، وتبني وسائل تكنولوجية متقدمة للكشف عن الجرائم الإلكترونية، والتغلب على العقبات التي تواجه

جهود المكافحة، كما تعمل المملكة على تعزيز المشاركة في صناعة القرار على المستويين المحلي والإقليمي لضمان مواجهة هذه الجرائم بفاعلية في ظل التطورات التقنية الحديثة.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول الانعكاسات الخطيرة التي تهدد النظام الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية نتيجة انتشار الجرائم الإلكترونية، فمن الناحية الأمنية، تشكل هذه الجرائم خرقًا للأمن المجتمعي وتهديدًا مباشرًا للأمن الوطني، حيث ترتبط بعضها بشبكات الجريمة المنظمة التي تستغل التقنيات الحديثة للقيام بأنشطة غير قانونية مثل الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وغسيل الأموال. أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجرائم الإلكترونية تُضعف ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية للدولة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية وتأثير سلبي على النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، تؤثر هذه الجرائم على الصورة العامة للدولة على الصعيد الدولي، مما قد ينعكس سلبًا على مكانتها في المجتمع الدولي. لمواجهة هذه التحديات، تُعد المواجهة التشريعية وتحديث القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية من أبرز الوسائل لتحقيق الوقاية والردع؛ فقد أدركت المملكة الأردنية الهاشمية أهمية تطوير التشريعات لتواكب التطورات التقنية، بما يضمن التصدي لهذه الجرائم بفاعلية. يهدف هذا النهج إلى تحقيق الأمن الشامل وحماية المجتمع من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، مع السعي لتوفير بيئة آمنة تمكن المواطنين من العيش بأمان ورفاهية. بناءً على ذلك، فإن تحديث القوانين وتطوير أساليب المواجهة التشريعية يمثلان حجر الأساس في استراتيجية المملكة للتصدي للجرائم الإلكترونية والحد من انتشارها، بما يتماشى مع متطلبات العصر والتحديات المستجدة. وبالاعتماد على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:**ما اتجاهات القضاة والمحامين في الأردن نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

1) ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني؟
2) ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهمية نظرية وعملية،والتي تتبلور في الجوانب التالية:

الأهمية النظرية:

1) تسهم الدراسة في تحليل القوانين والأنظمة المرتبطة بمواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني، وفهم التحديات القانونية التي تواجه تطبيق هذه القوانين.
2) توفر الدراسة إطارًا شاملاً يساعد الباحثين والمختصين في تطوير الدراسات والبحوث لمواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني.

3)تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية حول آليات المواجهة التشريعية لجرائم الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني، وتوفر قاعدة علمية يستفيد منها الباحثون والأكاديميون في تحليل ومقارنة التشريعاتالقانونية لمواجهة هذه الجرائم.

4)توفر الدراسة نظرة شاملة لتطور القوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية في التشريع الأردني، وتوضيح صور التجريم التي أوردها المشرع الأردني بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023.

الأهمية العملية:

1)يتوقع أن تسهم هذه الدراسة في توجيه الجهود التشريعية والقانونية التي تقوم بها المملكة في تعزيز دورها في الحد والوقاية من الجرائم الإلكترونية.

2) يمكن لصناع القرار والمشرعين الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير التشريعات اللازمة للحد والوقاية من الجرائم الإلكترونية.

3) بناءً على نتائج الدراسة، يمكن للجهات المختصة صياغة مواد جديدة ضمن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 لتعزيزالوقاية والحد من الجرائم الإلكترونية، مما يسهم في تحقيق الأمن الشامل.

4)تسهم الدراسة في توضيح أساليب المواجهة التشريعية الأكثر فاعلية في مكافحة الجرائم الإلكترونية، والتي تعمل على الحد والوقاية من التهديدات الأمنية التي قد تنتج عن الجرائم المستحدثة التي يتم ارتكابها عبر الإنترنت.

5)تساعد الدراسة في تحسين آليات المكافحة التشريعية، وتقديم حلول عملية لتعزيز الأمن السيبراني في الأردن، مع توفير قاعدة علمية تساعد على تطوير استراتيجيات فعالة في مواجهة الجرائم المرتبطة بالتطور التكنولوجي.

6)تسهم الدراسة في تقديم تصور عملي لمعرفة الجرائم الإلكترونية الأكثر ارتكابا المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على اتجاهات القضاة والمحامين في الأردن نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، وذلك من خلال استكشاف آرائهم حول مدى فعالية مواد القانون في مكافحة الجرائم الإلكترونية والحد من انتشارها.

وتحاول الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1)تحليل تأثير قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023على تحقيق الأمن الرقمي وحماية المجتمع الأردني من التهديدات التي تفرضها الجرائم الإلكترونية المتزايدة، بالإضافة إلى التعرف على أبرز التحديات القانونية التي قد تواجه تنفيذ مواده.

2)التعرف علىاتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني.

3)تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية لقانونالجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، واقتراح توصيات عملية لتحسين فعاليته بما يتناسب مع التطورات التقنية، ودعم الجهود الوطنية لتعزيز التشريعات القانونية ذات الصلة.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023:

قبل البدء بتعريف قانون الجرائم الإلكترونية، ينبغي أولاً التطرق لمفهوم القانون، حيث تم تعريف القانون بأنه: "مجموعة من القواعد والأسس الملزمة التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، بما يحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي، ويكون مرتبطًا بجزاء توقعه السلطة المختصة عند مخالفة هذه القواعد (أبو الغار، 2015)."

ويتسم القانون بعدة خصائص، منها: الإلزامية: حيث تكون قواعده واجبة التطبيق على الجميع دون استثناء، وتصاغ القواعد القانونية بشكل عام لتشمل جميع الحالات المماثلة، دون أن تتعلق بأشخاص أو وقائع معينة، والقانون يرتبط بجزاء محدد توقعه السلطة المختصة لضمان احترام قواعده، وتحقيق العدالة وحماية الحقوق، وضمان استقرار المجتمع (العليمات، 2018).

وبالإشارة لما سبق، يقصد بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي نظمها المشرع الأردني لمنع وقوع الجرائم الإلكترونية وأطلق عليهامسمى (قانون الجرائم الإلكترونية الجديد) والذي تم وضعه بدلا من القانون رقم 27 لسنة 2015".

ويمثل قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 إطارًا تشريعيًا شاملاً تم وضعه لتنظيم سلوكيات الأفراد في البيئة الرقمية، بهدف التصدي للجرائم التي تُرتكب باستخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة. ويُعد هذا القانون استجابة للتطورات التكنولوجية المتسارعة وارتفاع معدلات الجرائم المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، ويُعنى القانون بتحديد أنواع الجرائم الإلكترونية وأركانها وصورها، بالإضافة إلى العقوبات اللازمة لردع مرتكبيها، بما يحقق الأمن الرقمي ويحمي المصالح العامة والخاصة في المجتمع الأردني.

الجرائم الإلكترونية:

قبل البدء بتوضيح مفهوم الجرائم الإلكترونية ينبغي أولاً التعريف بمفهوم الجريمة، وأنماطها، وأسباب ارتكابها، فالجريمة ظاهرة إنسانية ترافقت مع نشأة المجتمعات وتطورها، وقد عانت منها المجتمعات في كافة العصور والأزمنة، فالجريمة تحدث في المجتمعات الإنسانية سواء المتقدمة أم الناميةوبأشكال وأساليب مختلفة (نجم، 2010). وتعد الجريمة بكافة أنماطها من المهددات الرئيسة للأمن في المجتمعات، فهي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والجماعات، ومن قبل أن تكون ظاهرة قانونية وتتصلببناء المجتمعات وطبيعتها، ولذلك فالجريمة جزء من صفات الوجود

الإنساني(Sherman, 2023). والجريمة في المجتمعات هي ظاهرة دائمة التطور والتحديث من حيث طرق ارتكابها؛ حتى أنها أصبحت تتخذ أنماطاً مستحدثة تتوافق مع البنية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في المجتمع (الحيدري، 2020).

ومع تعقد الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الحديثة، فقد تفاقمت الجريمة وأصبحت عابرة للحدود، حيثأصبح من الإمكان ارتكاب الجريمة من أي مكان في العالم، وفي أي وقت، ولاتوجد حدود فاصلة للجريمة، وخصوصاً مع وجود شبكات الاتصال العالمية والإنترنت، ولم تعد الجريمة تقتصر في الوقت الحالي على دولة بحد ذاتها، وإنما أصبحت جميع دول العالم مسرحاً لارتكابها (الربيع، 2010). وقد شغل زيادة أنماط الجريمة وتعدد العوامل المؤدية لها اهتمام الكثير من العلماء والمفكرين ودفعهم للاهتمام بدراستها؛ من أجل التنبؤ بها، والوقاية منها والحد من آثارها السلبية على أمن المجتمعات وتقدمها واستمرارها، وقد بدأت محاولة تحليل العوامل المؤدية للجريمة بأسلوب علمي مبكراً، مع نشر العالم سيزار بيكاريا(Becria) مقالاته عن الجريمة والانحراف عام (1764)، واستمرت في التطور حتى عام (1832) الذي بدأت فيه الدراسة العلمية للجريمة بطابع اجتماعي على يد العالم كيتيليت(Quetelet)، وتتابعت الدراسة العلمية للجريمة والانحراف، إما على أسس اجتماعية، أو نفسية، أو بيولوجية، وأصبحت مجال دراسة للعلوم المختلفة.

والجريمة في اللغة مشتقة من الفعل الثلاثي جرم، وتعني الذنب (ابن منظور، 2015). وتعرف الجريمة اصطلاحاً بأنها "النشاط الذي حرمه القانون وقرر له عقاباً إذا صدر من إنسان بالغ عاقل ويتمتع بالمسؤولية، أو أنه كل فعل يعاقب عليه القانون عقوبة جنائية ولا يبرره استعمال حق أو واجب (الحسن، 2008).

وتم تعريف الجريمة "بأنها النشاط أو الفعل الذي يخرج عن القانون والأعراف والقيم المتعارف عليها في المجتمع "وعرفت أيضا بأنها "فعل مقصود يخرق القانون الجزائي وتعاقب عليه الدولة ضمن أحكام القانون، وعرفت أيضا بأنها" السلوك الذي يرتكبه الأفراد والذي يخرق قانون العقوبات"وقد عرف العالم "دوركايم" الجريمة بأنها "الفعل الذي يقع مخالفاً للشعور الاجتماعي" فالجريمة وفقاً لهذا التعريف نتيجة لعدم التزام الفرد بقيم المجتمع، ومبادئه، ومعاييره التي تعبر عن التماسك والتضامن الاجتماعي(Siegel, 2023) وتعرف بأنها "فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسئول ويرتب عليه القانون عقاباً أو تدبيراً احترازياً "فأي تعريف للجريمة ينطلق من: ثقافة المجتمع، وسلوك الفرد، والجماعة الأولية والثقافة الفرعية، التي ينتمي لها الفرد (أبو الغار، 2015).

وتعرف الجريمة قانونياً بالفعل غير المشروع الذي يقوم به الجاني بإرادته الجنائية، ويضع القانون لهذا الفعل عقوبة تتناسب مع خطورته" (الشاذلي، 2021).

وبناءً على هذه التعريفات فالجريمة تعد فعلاً أو امتناعاً عن فعل تم صدوره عن إنسان مسئول بكامل حريته وإرادته، وأن ثقافة المجتمع ترتب لهذا الفعل أو الامتناع عن الفعل قوانين وضوابط تحدد العقوبات اللازمة لردع الجاني،

أو التدابير الاحترازية المناسبة للحد منه والتخفيف من خطره،لأن المجتمع ينظر إلى السلوك غير المنضبط بأنه خروج عن العادات والقيم التي تحافظ على أمنه واستقراره، لذا فإنه يعمل على مقاومة هذا السلوك.

أما تعريف الجرائم الإلكترونية: فهي الأفعال غير القانونية التي تُرتكب باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، مثل الحواسيب والشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي والأنظمة والتطبيقات الإلكترونية، والتي تهدف إلى الإضرار بمصالح الأفراد أو المؤسسات أو الجماعات، سواء من خلال التعدي على البيانات أو اختراق الأنظمة أو الاحتيال الإلكتروني أو التشهير، وتكون مرتبطة بجزاء قانوني توقعه السلطات المختصة لضمان ردعها وحماية الأمن الرقمي (عالية، 2020).

وتتميز الجرائم الإلكترونية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة باستخدام الوسائل التقنية أو عبر الإنترنت، ويمكن ارتكابها عبر حدود دولية، مما يجعل مكافحتها تتطلب تعاونًا دوليًا (الرحباني، 2019). وتتميز أيضاً بتغير أنماطها وأساليبها باستمرار مع تطور التكنولوجيا، كما أنها تؤثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية. ومن أهم هذه الجرائم: الاحتيال المالي الإلكتروني، والاختراق وسرقة البيانات، والابتزاز، والتشهير والإساءة بالآخرين، ونشر البرمجيات الخبيثة والفيروسات (الزعبي والمناعسة، 2018).

وبالنسبة للعوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية، فهي متعددة، والتي من أهمها: التقدم التكنولوجي والتقني،والتغيرات البنائية التي تحدث في المجتمع، بجانب قلة المعرفة بالأمن السيبراني لدى الأفراد، خاصة في المجتمعات النامية، وغالبًا ما تكون عابرة للحدود، وغياب التنسيق بين الدول يصعّب عملية ملاحقة المجرمين (McAfee, 2022).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

استفادت الدراسة من الأطر النظرية التي قدمها علماء الجريمة، والاجتماع، والقانون لفهم أعمق وشامل لأبعاد الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني، ودور القانون في الحد منها وحماية الأمن الاجتماعي. وقد تم استعراض الأطر النظرية التالية لفهم دور القانون في هذا المجال:

نظرية الضبط الاجتماعي

تعد نظرية "هيرشي" في الضبط الاجتماعي من النظريات الحديثة والتي يمكن من خلالها تفسير دور القانون في الحد من الجرائم في المجتمع، وقد أورد هيرشي هذه النظرية في كتابه "أسباب جنوح الأحداث"عام 1969، فقد نظر إلى الضبط الاجتماعي على أنه امتثال الأفراد للمعايير المتشكلة من القانون، وذلك بالابتعاد عن السلوكيات الإجرامية والمنحرفة، كسرقة الأموال والسيارات والتخريب المتعمد للممتلكات، والاعتداء والشغب، وهذا الافتراض الذي تقوم عليه نظريته يتمثل في أن الانحراف أمر طبيعي وسوي، لذا فإن الامتثال هو محور التساؤل الذي يستحق التفسير (Hirschi, 1969).

كما يرى "هيرشي" أن الإنسان لديه الحرية في ارتكاب السلوك المنحرف، ويمكن ضبط سلوكه عن طريق أدوات الضبط، فخرق القانون طبيعي ويحتاج فقط لتفسير السلوك، بمعنى أن الجريمة تعبر عن إرادة حرة وهي سلوك طبيعي، والناس الذين يرتكبون الجريمة لا تنقصهم الأخلاق ولكن لديهم أخلاقيات مختلفة كما أن الناس لم يولدوا مولعون بالأذى بل إنهم لا يعرفون شيئا عن السلوك المقبول وغير المقبول فهم يتبعون رغباتهم الطبيعية فقط (الوريكات، 2014). " إن قوة ارتباط الفرد بالمجتمع عند "هيرشي" هي التي تدفع الأفراد للامتثال، وتمنعهم من مخالفة القوانين، وهناك عوامل أساسية لرابطة الفرد بالمجتمع، وهي التي تؤدي إلى فهم ظاهرة الامتثال، والتي تتمثل في (بهنام، 2002، الخشاب، 1982):

أ. الارتباط: يعد الارتباط أهم عوامل ربط الفرد بالمجتمع، فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين مثل الوالدين والأصدقاء، أو بالمؤسسات مثل المدرسة والأندية الاجتماعية والرياضية، هي من أهم العوامل التي تدفع الأفراد إلى الامتثال للقوانين؛ ذلك أن الارتباط بالأشخاص هو أهم دافع للامتثال ومانع من الانحراف.

ب. الالتزام: يتمثل في التزام الفرد باستثمار وقته وجهده بنفسه بنشاط معين، حيث يسعى إلى تلقي قدر من التعليم أو العمل أو التجارة أو اكتساب الشهرة في الأعمال الخيرية، لذا عندما يفكر في السلوك المنحرف فإنه يضع في اعتباره ما قد يعود عليه من هذا السلوك المنحرف، والمخاطر المترتبة على ذلك، والمتعلقة باحتمال فقدانه لما قد يحصل عليه من فائدة أو عائد من ممارسة السلوك السوي، ولهذا فإن الطموح يلعب دوراً مهماً في تحقيق الامتثال للقانون.

ج. الاندماج: يعني الوقت الذي يقضيه الفرد في الأنشطة المتعارف عليها، والانغماس فيها، فكلما قضى الفرد وقتاً أكثر في ممارسة الأنشطة الترفيهية مثلاً، فمن غير المحتمل أن يكون لديه وقت لارتكاب السلوك المنحرف، مقارنة بالفرد الذي لديه وقت فراغ، نظراً لأن الفرد المنغمس في مزاولة الأنشطة مقيد بمواعيد محددة مما يجعل الفرصة نادرة لمثل هذا الشخص لارتكاب أفعال منحرفة، أو مجرد التفكير في السلوك المنحرف.

د. الاعتقاد: يتمثل في نظرة الشخص لعدالة قوانين المجتمع، مما يحتم عليه أن يحترم ويؤمن بتلك القوانين، ويشعر بالتزام أخلاقي نحو الامتثال لها.

يمكن القول إن نظرية "هيرشي" عن الضبط الاجتماعي تهتم بامتثال أفراد المجتمع لمجموعة المعايير المتشكلة من القانون، فالقانون مهم لضبط سلوكيات الانحراف، ومن العوامل التي تؤثر على الضبط الاجتماعي من وجهة نظر "هيرشي" هو القانون الذي ينبغي على كل فرد الإيمان بمحتواه وتطبيقه (الشاذلي، 2021)، ووفقًا لنظرية الضبط، يشكل القانون أحد الأعمدة الرئيسية للضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية، وذلك من خلال تعزيز الارتباط بالمجتمع، والالتزام بالأهداف الشخصية، والاندماج في الأنشطة الإيجابية، والإيمان بعدالة القوانين، وبذلك يمكن تقليل الجرائم الإلكترونية في الأردن وتعزيز الأمن الرقمي.

نظرية الردع

تستند نظرية الردع إلى الأفكار الكلاسيكية للعالم الإيطالي سيزار بيكاريا ((Cesare Beccariaوالعالم الإنجليزي جيريمي بنتامJeremy Bentham، اللذين أكدا على أهمية العقوبات كوسيلة فعّالة للحد من الجرائم. وقد أشار سيزار بيكاريافي كتابه "الجرائم والعقوبات"عام (1764)، إلى أن العقوبات الواضحة وسريعة التنفيذ والتي تتناسب مع الجريمة تعمل على تحقيق العدالة والردع (الكساسبة، 2012). أما جيريمي بنتام فأشار في كتابه "مبادئ الأخلاق والتشريع" عام (1781)، إلى أن الأفراد عقلانيون بطبيعتهم ويحسبون المكاسب مقابل التكاليف، مما يجعل العقوبات الرادعة أداة فعّالة في منع الجرائم (أبو الغار، 1996).

ووفقا لنظرية الردع فإن قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لسنة 2023 يساهم في الحد من الجريمة في المجتمع من خلال التوازن بين الردع الخاص والعام وتعزيز ثقافة الامتثال للقانون، مما يقلل من الدوافع لارتكاب الجرائم الإلكترونية. وفي المحصلة تعتمد نظرية الردع على العقوبات كوسيلة لضبط السلوك الإجرامي، ويُعد قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023 نموذجًا لتطبيق هذه النظرية، حيث يسهم في الوقاية من الجرائم الإلكترونية وتعزيز الأمن الرقمي في المجتمع.

ثانياً: الدراسات السابقة وذات الصلة

يتناول الجزء التالي من الدراسة، الدراسات السابقة وذات الصلة التي بحثت في موضوعها وسوف يتم عرض للدراسات العربية أولاً، ومن ثم عرض للدراسات الأجنبية، وترتيبها تنازليا وفقاً لتاريخ نشرها، وبالشكل التالي:

دراسة (صفر، 2022) بعنوان "اتجاهات التربويين نحو قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الكويت، وقد هدفت هذه الدراسة التعرف على اتجاهات المعلّمين، وأعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية، وأولياء الأمور، وأفراد المجتمع المتعلمين تجاه القانون رقم (63) لسنة 2015 في دولة الكويت وركزت الدراسة على معرفة مدى إدراكهم لحاجة المجتمع لهذا القانون، ودرجة موافقتهم على مواده، وتقييمهم للاقتراحات والتوصيات حول تطويره. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على استبانة لتجميع البيانات، وبلغ حجم العينة 1800 مشارك، موزعين على عينات متنوعة لتحقيق الشمولية. أظهرت النتائج توافق المشاركين حول أهمية القانون وضرورة تطبيقه وضرورة تحديث القانون وتطوير مواده القانونية لمواكبة المستجدات التقنية، وأظهرت الدراسة أن غالبية المشاركين يرون ضرورة تعديل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ليتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة، ويشمل تغطية الجرائم الإلكترونية الجديدة التي لم تكن موجودة عند إصدار القانون في عام 2015. كما أبدى المشاركون قلقهم بشأن بعض الثغرات الموجودة في القانون الحالي

والتي قد تؤثر على فعاليته في الحد من الجرائم الإلكترونية. كما بينت النتائج أن هناك توافقاً حول أهمية زيادة التوعية المجتمعية بأخطار الجرائم الإلكترونية وضرورة توفير برامج تدريبية للمواطنين والمقيمين حول كيفية حماية بياناتهم الشخصية واستخدام التكنولوجيا بأمان.

وأجرى (الجعافرة، 2022) دراسة بعنوان "دور قانون منع الجرائم في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا" وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور قانون منع الجرائم في الحد من معدلات الجريمة وتغيراتها خلال جائحة كورونا في المجتمع الأردني، كما سعت إلى التعرف على الفروقات الإحصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية حول هذا الدور، بالنظر إلى متغيرات النوع الاجتماعي، الكلية، الخبرة العملية، والرتبة الأكاديمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وجمعت البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة مكونة من 296 عضو هيئة تدريس من ثلاث جامعات تمثل أقاليم الأردن المختلفة: الجامعة الأردنية (إقليم الوسط)، جامعة اليرموك (إقليم الشمال)، وجامعة مؤتة (إقليم الجنوب). أظهرت النتائج أن الدور العام لقانون منع الجرائم في الحد من الجريمة وتغيراتها أثناء جائحة كورونا كان مرتفعاً بمتوسط حسابي 3.74. وتصدر المجال الفردي المرتبة الأولى بمتوسط 3.80، يليه المجال المجتمعي بمتوسط 3.72، وأخيراً المجال الأسري بمتوسط 3.67. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهات النظر حسب الجنس، الرتبة، أو الكلية، بينما وجدت فروقات لصالح عينة الدراسة من ذوي الخبرة العملية الطويلة. وأوصت الدراسة بتطبيق قانون منع الجرائم فقط في الحالات الاستثنائية التي تهدد أمن المجتمع، مثل انتشار الأوبئة، أو الكوارث الطبيعية، للحفاظ على استقرار المجتمع وسلامته.

وأجرى السلامين (2021) دراسة بعنوان "تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين بوزارة الداخلية". هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى التدابير الوقائية (الأمنية، الاجتماعية، القانونية) في الحد من الجريمة في الأردن. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من 332 موظفًا وموظفة من وزارة الداخلية الأردنية. أظهرت النتائج أن مستوى التدابير الوقائية في المجتمع الأردني جاء متوسطًا، مع تحقيق التدابير القانونية أعلى مستوى من الأهمية في الحد من الجريمة، تلتها التدابير الأمنية ثم الاجتماعية. كما بينت النتائج أن تدابير الوقاية لها تأثير في الحد من مجموعة واسعة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية، وجرائم المخدرات، والعنف المجتمعي، والإرهاب، والجرائم المالية، والبيئية، وجرائم القتل.

أما دراسة الهلسة (2020) فجاءت بعنوان "قانون منع الجرائم بين مقتضيات الضبط الإداري ومراعاة الحقوق والحريات"، هدفت إلى تحليل تأثير تطبيق قانون منع الجرائم الأردني رقم (7) لسنة 1954 على الحقوق والحريات. استعرضت الدراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها التقارير الوطنية والدولية، وصلاحيات الحاكم الإداري والفئات المشمولة بها قانونيًا وعمليًا. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ممارسات السلطة التنفيذية وأحكام القضاء. أظهرت النتائج أن تطبيق القانون يشكل خطورة على حقوق المواطنين وحرياتهم الدستورية والدولية، حيث تتسبب إجراءات التوقيف الإداري والإقامة الجبرية بانتهاكات للحقوق المدنية. كما أشارت الدراسة إلى أن بعض قرارات الحاكم الإداري تجاوزت هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق الأمن والحد من الجريمة.

وأجرى (الكحلوت، 2018) دراسة بعنوان "اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وانعكاسه على حرية الرأي والتعبير" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة توجهات الصحفيين الفلسطينيين في المحافظات الشمالية بفلسطين تجاه تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني لعام 2018، والتعرف على مدى تأثيره على حرية التعبير ورضا الصحفيين الفلسطينيين عن مواد القانون. وتناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه الصحفيين بسبب القانون والاقتراحات التي قد تجعل القانون أكثر ملاءمة لبيئة المجتمع الفلسطيني. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة مكونة من (111) صحفيًا فلسطينيًا. وركزت أداة الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: المصطلحات المستخدمة في القانون، تأثير القانون على حرية التعبير، ووجهات نظر الصحفيين حول إمكانية تعديل القانون. ومن أهم النتائج: يرى 75% من الصحفيين أن القانون يحتوي على مصطلحات فضفاضة قد تؤدي إلى تقييد حرية الرأي، وأن 71.2% من الصحفيين يعتقدون أن القانون يساعد على حماية الملكية الفكرية ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وأن 71.3% يشعرون بوجود حاجة لتعديل القانون بما يتلاءم مع بيئة الشعب الفلسطيني. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديد المصطلحات الفضفاضة في القانون وتعريفها، وتعديل القانون بما يراعي خصوصية الشعب الفلسطيني، وإعادة النظر في صياغة القانون بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع وحرية الكتابة والتعبير.

وأجرى (القناعي، 2015) دراسة بعنوان "اتجاهات المحامين والعاملين في مجال الأحداث نحو قانون الأحداث الكويتي رقم 3 لسنة 1983م ودوره في الحد من انحراف الأحداث" هدفت إلى التعرف على آراء المحامين والعاملين في مجال الأحداث حول قانون الأحداث الكويتي وآلياته في الحد من انحراف الأحداث. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واستخدمت الاستبيان لجمع البيانات من عينة مكونة من 256 محاميًا و60 موظفًا مختصًا في مجال الأحداث

من محافظة العاصمة بالكويت.أظهرت النتائج أن اتجاهات المحامين والعاملين نحو قانون الأحداث الكويتي كانت إيجابية بمستوى مرتفع، بمتوسط حسابي 3.81، بينما كانت الآليات والإجراءات القانونية للحد من انحراف الأحداث محققة لدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 2.47. أوصت الدراسة بتحديث القوانين المتعلقة بالأحداث الجانحين بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية في الكويت وتطبيق مشروع قانون الطفل الكويتي.

الدراسات الأجنبية

دراسة جورازد (Gorazd, 2022)بعنوان "منع الجريمة –النظرية والتطبيق والمعضلات" هدفت الدراسة إلى التعرف علىالتطورات والتغييرات التي حدثت في مجال منع الجريمة والوقاية منها في بعض دور أوروبا (فرنسا وبريطانيا وهولندا)في السنوات الخمس والعشرين الماضية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال دراسة الأدبيات والإحصاءات الجنائية للجرائم في الفترة (1990 – 2015)، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن وسائل منع الجريمة قد عملت على خفض بعض أنماط الجرائم مثل جرائم العنف المرتبطة بتعاطي المخدرات والمسكرات، وجرائم العنف الأسرية.

أجرى (Maziah, 2020)دراسة بعنوان "محددات الوقاية والحد من الجرائم السيبرانية عبر الإنترنت: دراسة مسحية"، بهدف تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في الوقاية من الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت في ماليزيا، من وجهة نظر رجال الأعمال العاملين في التجارة الإلكترونية. حددت الدراسة ثلاثة عوامل أساسية للوقاية: التشريعات القانونية، برامج التوعية الإعلامية، وسياسات وبرامج الوقاية العامة. اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي واستخدمت استبيانًا لجمع البيانات، واستهدف عينة مكونة من 70فرداً من رجال الأعمال وأصحاب المصالح المالية الذين يستخدمون الإنترنت في معاملاتهم التجارية. أظهرت النتائج أن قلة الوعي بخطورة الجرائم الإلكترونية تعد من أهم أسباب انتشارها، مع تنوع وتطور أشكالها في المجتمع. كما بيّنت الدراسة وجود علاقات إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الوقاية من الجرائم الإلكترونية وزيادة الوعي بخطورتها، وبين الوقاية وتطوير التشريعات القانونية، وكذلك بين الوقاية ومستوى تفعيل الوسائل الأمنية لحماية البيانات والمعلومات. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير الإطار القانوني ورفع مستوى الوعي المجتمعي لتعزيز الوقاية من الجرائم الإلكترونية.

كما أجرى روبرت (Robert, 2010)دراسة بعنوان "منع الجريمة من خلال سلطة القانون والإعلام: دراسة تقييمية"، هدفت إلى تحليل دوروسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية القانونفي الوقاية من الجريمة ومنعها، كما سعت الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحملات الإعلامية على وعي المواطنين وسلوكهم تجاه دور القانون في الحد من الجريمة. أجريت الدراسة في مقاطعة ألبرتا (Alberta)الكندية على مدى (10) أشهر، واعتمدت على استبيانات تم جمعها عبر

الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية، وشملت عينة مكونة من 3000 مواطن. أظهرت النتائج أن فاعلية حملات التوعية الإعلامية في نشر دور القانون في الوقاية من الجريمة والحد منها كانت بدرجة مرتفعة. وأوصت الدراسة بوضع خطط إعلامية قصيرة وطويلة المدى لتحقيق الأهداف الخاصة بمنع الجريمة، مع ضرورة تقييم فاعلية البرامج قصيرة المدى. وفي حال نجاح هذه البرامج، يمكن توسيع نطاقها وتنفيذ خطط طويلة المدى لزيادة التأثير الإيجابي للإعلام في منع الجريمة.

وأجرت بيربولا (Pierpaolo, 2006) دراسة بعنوان "تأثير الوسائل الإعلامية في نشر أخبار الجريمة والتأثير على الرأي العام في إيطاليا"،ركزت الدراسة على العلاقة بين الإعلام والقانون في الحد من الجريمة عبر توعية الجمهور بخطورتها وتعزيز الوعي بضرورة الالتزام بالقوانين وتشكيل الوعي الاجتماعي حول الجرائم التي وقعت في مدينة ميلانو الإيطالية، استندت الدراسة إلى فرضية مفادها أن الأخبار المنشورة في الصحف والنشرات التلفزيونية تسهم بشكل رئيس في كشف الجرائم، والتوعية بأخطارها، وتعزيز الوقاية منها من خلال زيادة الوعي بالعقوبات القانونية كوسيلة للردع. اعتمدت الدراسة على منهج المقارنة ودراسة الحالة، إضافة إلى أداة تحليل المضمون لتقييم عشرات النشرات الإعلامية، وذلك وفق إطار نظرية الأطر الاجتماعية المستخدمة في التحليل الاجتماعي. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التعرض لوسائل الإعلام وزيادة الوعي بمشكلة الجريمة، حيث تبين أن الإعلام لعب دوراً هاماً في نشر أخبار الجريمة والتأثير الإيجابي على الرأي العام، مما يعزز أهمية التكامل بين الإعلام والقانون في الوقاية من الجريمة وتقليل معدلاتها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من عرض الدراسات السابقة وذات الصلة يتضح أن معظم الدراسات قد تناولت ومن زوايا مختلفة موضوع الدراسة، ومن جمل عرض الدراسات السابقةيتضحأهمية القانون في الحد والوقاية من الجريمة، كما ويلاحظ بأن هذه الدراسات قد تعددت في الأهداف التي سعت لتحقيقها؛ ولكنها اشتركت مع بعض أهداف هذه الدراسة.

وعلى أثر الاطلاع على الدراسات السابقة العربية والأجنبية، تبين وجود نقص في البحوث والدراسات المحلية في مجال هذه الدراسة، وإدراك أهمية المتغيرات والعوامل المرتبطة بزيادة وتعدد أنماط وخطورة الجرائم الإلكترونية، وشكل ذلك ضرورة في دراسة هذه المشكلة، وشعور بأهميتها وبضرورة بحثها، وشكلت حافزاً قوياً لإنجاز الدراسة. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؛ بأنها تتناول بشكل خاص اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 في المملكة الأردنية الهاشمية، كما أن هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها حسب علم الباحث من حيث حداثتها واعتمادها على البيانات الإحصائية الحديثة الصادرة من إدارة المعلومات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام.

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الجزء من الدراسة، الإجراءات المنهجية التي أُتبِعَت لتحقيق أهداف الدراسة، والمتمثلة أولاً بتحديد نوع الدراسة ومنهجها، ومجتمعها، وأسلوب اختيار العينة الدراسية، والخطوات المتبعة في تطوير وإعداد أداة الدراسة، وكذلك

أساليب التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة وآليات تطبيقها، وتوضيح لمتغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات، وذلك على النحو الآتي:

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الإلكتروني لتحقيق أهدافها والمتمثلة بشكل رئيس التعرف على اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 ودوره في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، وقد تم اتباع هذا المنهج لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من مجتمعين متآزرين، حيث تكون المجتمع الأول من القضاة المختصين في المحاكم الأردنية بالجرائم الإلكترونية، وعددهم الإجمالي 120 قاضياً(المجلس القضائي الأردني، 2024) أما المجتمع الثاني فقد تكون من المحامين النظاميين والمسجلين في نقابة المحامين الأردنيين والمزاولين لمهنة المحاماة ضمن مكاتبهم المرخصة في جميع محافظات المملكة والبالغ عددهم (6586) محاميًا ومحامية (نقابة المحامين الأردنيين، 2024).

عينة الدراسة: نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة من حيث التباعد المكاني لمواقع عملهم وتواجدهم في كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، فقد اعتمدت الدراسة على تطبيق أداتها بأسلوب المسح الإلكتروني، حيث تم نشر الرابط الإلكتروني والذي تم إعداداه باستخدام برنامج GoogleDocs app الخاص بأداة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة وعبر البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية التواصلية عبر الإنترنت، وبهدف الحصول على أكبر عدد من الاستجابات على الرابط الإلكتروني الخاص بأداة الدراسة؛ فقد تم التواصل مع الدوائر والأقسام المعنية في وزارة العدل ونقابة المحاميين الأردنيين للمساعدة في نشر الرابط للقضاة والمحامين على وسائلهم الاتصالية الخاصة، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق التي استمرت لمدة (8) أسابيع، تم استلام ما مجموعه (379) رد إلكتروني، وبعد إجراء تدقيق للردود، فقد تبين أن الردود مكتملة بالشكل المطلوب، وقد تم اعتماد جميع الردود لعملية التحليل الإحصائي، وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات المطبقة والصالحة للتحليل الإحصائي (379) استبانة، تمثل تقريبا ما نسبته 5.05% من حجم مجتمع الدراسة الكلي.ووفقاً لجدول المعاينة الإحصائية لكريجسيومورجان(Krejcie&Morgan, 1973)، ويعتبر حجم العينة ممثلاً لمجتمع الدراسة والذي يحدد الأدنى لعدد أفراد عينة الدراسة بـــــــــ (370)، والجدول (1) يبين التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة من القضاة والمحامين وفقاً للاختصاص في العمل.

الجدول (1)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لجهة العمل

مجال الاختصاص	عدد أفراد المجتمع	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية (%) من العينة
قاضي	910	115	30.34
محامي	6586	264	69.66
المجموع	7496	379	100

يتضح من النتائج في الجدول (1) أن أفراد عينة الدراسة من القضاة قد شكلوا ما نسبته (30.34 %) ومن المحامين بما نسبته (69.66 %) من حجم العينة الإجمالي.

خصائص أفراد عينة الدراسة

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص النوعية والعملية في الجدول (2).

الجدول (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص النوعية والعملية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	309	81.53
	أنثى	70	18.47
	المجموع	379	100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	214	56.46
	ماجستير	126	33.25
	دكتوراه	39	10.29
	المجموع	379	100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	74	19.53
	من 5 – أقل من 10	89	23.48
	من 10 – 15 سنة	117	30.87
	أكثر من 15 سنة	99	26.12
	المجموع	379	100
مكان العمل حسب الإقليم	الشمال	97	25.59
	الوسط	209	55.15
	الجنوب	73	19.26
	المجموع	379	100

العينة الاستطلاعية: تم اختيار عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة مكونة من (45) قاضي ومحامي، بطريقة قصدية من القضاة والمحامين من قصر العدل في مدينتي عمان واربد، وذلك بهدف التحقق من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة، والمتعلقة بصدق وثبات أداة الدراسة.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تطويرها وفقاً للخطوات المنهجية التالية:

1. تم تطوير أداة الدراسة بصورتها الأولية بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وذات الصلة والإطار النظري للدراسة، ومن هذه الدراسات (عمار، 2017)، و(الكحلوت، 2019) و (الملا، 2019) و(الجعافرة، 2022). وقد تكونت أداة الدراسة الأولية من استبيان مغلق يخص وحدة المعاينة المستهدفة –القضاء والمحامين في المجتمع الأردني –.
2. تحديد فقرات أداة الدراسة بصورتها الأولية، وذلك بعد مراجعة بعض الأدوات الخاصة بجمع البيانات في الدراسات السابقة، وقد بلغ عدد الفقرات (59).
3. عرض أداة الدراسة على لجنة محكمين من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأردنية، وذلك للتأكد من مناسبة الفقرات لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، ودقة صياغتها، وتناسقها ووضوح فقراتها.
4. إجراء التعديلات كما أقرها المحكمون، وتم تثبيت أداة الدراسة بصورتها النهائية بعد إجراءات التعديل على المحاور والفقرات، لتصبح الأداة بصورتها النهائية مكونة من (47) فقرة.
5. تم تدريج سلم الإجابة على فقرات الاستبانة حسب تدريج ليكرت الخماسي، حيث أعطيت الإجابة "موافق بشدة" (5) درجات، و"موافق" (4) درجات، و"محايد" (3) درجات، و"أعارض" (2) درجة، وأخيراً، "أعارض بشدة" (1) درجة. وتم تقسيم درجات التقدير على المحاور المتعلقة بقياس محاور وفقرات أداة الدراسة إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) بالاعتماد على المعادلة الآتية وهي معيار التصحيح.

طول الفئة = (القيمة الأعلى للإجابة على الفقرة – القيمة الأدنى للإجابة على الفقرة) / عدد الخيارات

طول الفئة = (5–1) / 3= 1.33 ، إضافة طول الفئة لبداية المقياس، وعليه يتم القياس، بالشكل التالي:

أ. مستوى منخفض: أقل من أو يساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: أكبر من أو يساوي (2.34) إلى أقل من أو يساوي (3.67).

جـ. مستوى مرتفع: أكبر من أو تساوي (3.68) إلى (5).

وقد تكونت أداة الدراسة بشكلها النهائي من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والتي شملت تغيرات (طبيعة العمل، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، مكان العمل حسب الإقليم).

الجزء الثاني: وتضمن على (20) فقره تتعلق بالإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بقياس اتجاهات القضاةوالمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023.

الجزء الثالث: وتضمن على (15) فقرة تتعلق بالإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بقياس اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الالكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني.

الجزء الرابع: وتضمن على (12) فقرة تتعلق بالإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بقياس اتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني.

صدق وثبات أداة الدراسة

بعد أن تم إعداد أداة الدراسة وتطويرها بالشكل المطلوب الذي يحقق أهداف الدراسة، وتمهيداً للتطبيق الميداني، تم الالتزام بالخطوات المنهجية التالية للتأكد من صدق وأداة الدراسة، وبالشكل التالي:

الصدق الظاهري

بهدف التحقق من الصدق الظاهري وصدق المحتوى لأداة الدراسة فقد تم عرضها بشكلها المبدئي على لجنة من المحكمين مؤلفة من (9) محكمين من الأساتذة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الجريمة والقانون والعلوم التربوية، بهدف الاستفادة من خبراتهم والأخذ بآرائهم حول طبيعة المحاور والفقرات ومدى إحاطتها بعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفايتها أو حاجتها لإضافة بعض الفقرات، أو إجراء بعض التعديلات، وكذلك مدى وضوح صياغة الفقرات من الناحية اللغوية وعلاقتها المباشرة بموضوع الدراسة.

وقد تبلورت عملية التحكيم عن حذف وتعديل وإضافة بعض المحاور والفقرات، والتي أجمع المحكمون على ضرورة حذفها وتعديلها. وقد ساعد عرض أداة الدراسة على المحكمين والأخذ بآرائهم على الاطمئنان إلى الصدق الظاهري للأداة، حيث اعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على فقراتأداة الدراسة معياراً لصدقها.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تم التحقق من الاتساق الداخلي للفقرات مع مجالات أداة الدراسة، وذلك بتطبيق الاستبيان بالطريقة التقليدية على عينة استطلاعية مكونة من (30) قاضي ومحامي، وبعد التطبيق تم التحقق من صدق الاتساق وذلك بحساب معامل ارتباط التوافق بيرسون Pearson Correlation بينالفقرات والدرجة الكلية للجزء الذي تنتمي إليه، وقد اتضح من النتائج أن قيم معاملات الارتباط تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى (0.01). فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط التوافقي بين فقرات المحور الأول والمتعلق بقياس اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 قد

تراوحت بين (0.61) إلى (0.83)، ولفقرات الجزء الخاص بقياس اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني قد تراوحت بين (0.43) إلى (0.74). وللجزء الخاص بقياس اتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردن يقد تراوحت بين (0.48) إلى (0.77).مما يدل بشكل عام على الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة مع المحاور.

ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب قيم معامل كرونبا خالفا Cronbach Alphaبطريقة حذف الفقرة Alpha if Item Deleted، وبالاعتماد على نتائج التطبيق على العينة الاستطلاعية، وقد تبين من النتائج أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا الكلي قد بلغت (0.940) وتراوحت قيم معاملات الثبات للأجزاء بين (0.891) و (0.915).وبناءً على نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين، أمكن التأكد من أن أداة الدراسة الميدانية تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات وإمكانية تطبيقها على عينة الدراسة الأساسية، والوثوق من النتائج.

أساليب تحليل البيانات: استخدمت الدراسة لتحليل البيانات إحصائيا البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، والاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية على نحو يتناسب مع طبيعة الدراسة وطبيعة متغيراتها وبما يحقق أهداف الدراسة.

عرض نتائج أسئلة الدراسة:

تم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور وفقرات أداة الدراسة، وبالشكل الآتي:

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول للدراسة: ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة؛ تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات الجزء الثاني من أداة الدراسة، علما بأن عدد فقرات هذا الجزء تتكون من (20) فقرة والتي صممت لقياس عدة مجالات فرعية لاتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م والتي تشمل "فعالية القانون، حماية الحقوق، وضوح المواد القانونية، والعدالة في التطبيق"ويوضح الجدولرقم (3) هذه النتائج.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والترتيب لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مجالات قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م

رقم المجال	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	فعالية القانون	3.777	0.68	2	مرتفع
2	تحقيق العدالة	3.827	0.57	1	مرتفع
3	وضوح المادة القانونية	3.743	0.65	3	مرتفع
4	حماية الحقوق	3.499	0.96	4	متوسط
-	**المستوى الكلي**	3.712	0.61	-	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (3) أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو نحو قانون الجرائم الالكترونية رقم 17 لسنة 2023م جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.712) بانحراف معياري (0.61) وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م والمبينة في جدول (10) بالشكل الآتي:

1- حقق اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م في مجال "تحقيق العدالة" الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.827) بانحراف معياري (0.57) وبمستوى مرتفع.

2- حقق اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م في مجال "فاعلية القانون" الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.777) بانحراف معياري (0.68) وبمستوى مرتفع.

3- حقق اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م في مجال "وضوح المواد القانونية" الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.743) بانحراف معياري (0.65) وبمستوى مرتفع.

4- حقق اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023م في مجال "حماية الحقوق" الترتيب الرابع والأخير بمتوسط حسابي (3.449) بانحراف معياري (0.96) وبمستوى متوسط.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ماتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني؟

للكشف عن مستوى اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني، تم حساب المتوسط المرجح (الموزون) والانحراف المعياري لدرجات استجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة في الجدول (4).

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
15	يسهم قانون الجرائم الإلكترونية الأردني لسنة 2023م في الحد من الجريمة من خلال تغليظه للعقوبة على مكرري الجريمة.	3.749	0.99	1	مرتفع
2	يتضمن القانون على عقوبات رادعة تسهم بشكل كبير في تقليل الجرائم الإلكترونية المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.	3.741	0.97	2	مرتفع
1	تسهم مواد القانون في الحد من الجرائم المالية الإلكترونية في المجتمع بفعالية وكفاءة.	3.718	1.00	3	مرتفع
11	يسهم القانون في الحد من الجريمة من خلال تشجيع الأشخاص الإبلاغ عن الجريمة وحمايتهم قانونياً.	3.702	0.91	4	مرتفع
9	يساهم القانون في الحد من الجريمة من خلال تغليظ العقوبة على الجرائم الرقمية الحيوية في المؤسسات المالية.	3.699	0.94	5	مرتفع
6	يسهم القانون في الحد من الجريمة من خلال حماية حقوق الأفراد والمؤسسات من الانتهاكات الإلكترونية المتكررة.	3.691	0.94	6	مرتفع
3	مواد القانون تحقق الردع العام لمعظم أنماط الجرائم الإلكترونية بما في الجرائم التي ظهرت حديثا مثل جرائم التزييف العميق، والإرهاب الإلكتروني والدعارة الإلكترونية.	3.652	1.05	7	متوسط
7	العقوبات المفروضة في القانون كافية لردع مستخدمي الأنترنت من ارتكاب الجريمة ومنع تكرارها.	3.631	0.96	8	متوسط
4	يسهم القانون في الحد من الجريمة من خلال قدرته على تعزيز الأمان الرقمي وحماية المعلومات الشخصية للمستخدمين.	3.625	0.99	9	متوسط
14	يسهم قانون الجرائم الإلكترونية الأردني لسنة 2023م من الحد من الجريمة من خلال تعزيز قدرة المؤسسات على تنفيذ سياسات الأمان الإلكتروني وحماية بياناتها.	3.604	0.94	10	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
5	أسهم تطبيق القانون في الحد من الجريمة من خلال تعزيز الثقة في استخدام الخدمات الإلكترونية والمعاملات المالية عبر الإنترنت.	3.575	0.97	11	متوسط
8	يسهم القانون 2023م في الحد من الجريمة من خلال مواكبته للتطورات التكنولوجية السريعة في مجال الأمن السيبراني.	3.573	0.97	12	متوسط
12	أسهم تعديل وتحديث مواد القانون في الحد من أنماط الجرائم المستحدثة وبشكل خاص جرائم الاتجار بالبشر وغسيل الأموال والمال الأسود.	3.530	1.01	13	متوسط
13	يسهم قانون الجرائم الإلكترونية الأردني لسنة 2023م في الحد من الجريمة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في التعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت.	3.488	0.99	14	متوسط
10	يسهم القانون في الحد من الجريمة من خلال تركيز العقوبة على الغرامات المالية بحق مرتكبي الجريمة.	3.483	1.09	15	متوسط
–	**المستوى العام لاتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم**	3.631	0.73	–	متوسط

يتضح من النتائج في الجدول (4) أن المستوى العام لاتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للاتجاهات (3.631) وقد اتضح من النتائج بأن (6) فقرات قد حققت مستوى مرتفع تراوحت قيم متوسط اتجاهات عينة الدراسة عليها بين (3.691–3.749) ومن أهم هذه الفقرات تتمثل في الفقرة رقم (15) والتي تنص على "يسهم قانون الجرائم الإلكترونية الأردني لسنة 2023م في الحد من الجريمة من خلال تغليظه للعقوبة على مكرري الجريمة" والفقرة رقم (2) والتي تنص على "يتضمن القانون على عقوبات رادعة تسهم بشكل كبير في تقليل الجرائم الإلكترونية المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي" والفقرة رقم (1) والتي تنص على "تسهم مواد القانون في الحد من الجرائم المالية الإلكترونية في المجتمع بفعالية وكفاءة"وتبين من النتائج أن باقي الفقرات قد حققت مستوى اتجاهات متوسطة تراوحت قيم متوسط اتجاهات عينة الدراسة عليها بين (3.483–3.652).

واتضح من النتائج أن من أهم الفقرات التي حققت مستوى اتجاهات متوسطة تتمثل في الفقرة رقم (3) والتي تنص على "مواد القانون تحقق الردع العام لمعظم أنماط الجرائم الإلكترونية بما في ذلك الجرائم التي ظهرت حديثاً مثل جرائم التزييف العميق، والإرهاب الإلكتروني والدعارة الإلكترونية" والفقرة رقم (7) والتي تنص على "العقوبات المفروضة في القانون كافية لردع مستخدمي الأنترنت من ارتكاب الجريمة ومنع تكرارها" والفقرة رقم (4) والتي تنص

على "يسهم القانون في الحد من الجريمة من خلال قدرته على تعزيز الأمان الرقمي وحماية المعلومات الشخصية للمستخدمين" وأخيرا الفقرة رقم (10) التي تنص على "يسهم القانون في الحد من الجريمة من خلال تركيز العقوبة على الغرامات المالية بحق مرتكبي الجريمة".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني؟

للكشف عن مستوى اتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني، تم حساب المتوسط المرجح (الموزون) والانحراف المعياري لدرجات استجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة في الجدول (5).

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	جرائم التشهير والابتزاز؛ وتشمل جرائم نشر معلومات كاذبة عن شخص ما على الإنترنت بهدف الإضرار بسمعته أو لابتزازه للحصول على أموال.	3.578	1.28	1	متوسط
1	جرائم الاحتيال الإلكتروني؛ وتشمل جرائم خداع الأفراد للحصول على الأموال أو المعلومات المالية للأشخاص.	3.486	1.23	2	متوسط
5	الجرائم المتعلقة باختراق الخصوصية؛ وتشمل جرائم التعدي على خصوصية الأفراد عبر الوصول غير المصرح به إلى معلوماتهم الشخصية.	3.449	1.23	3	متوسط
2	جرائم القرصنة؛ وتشمل جرائم اختراق أنظمة الكمبيوتر والشبكات للحصول على بيانات حساسة أو اختراق الحسابات البنكية.	3.425	1.26	4	متوسط
6	الجرائم السيبرانية ضد الأطفال والنساء؛ وتشمل جرائم التحرش الجنسي، والاستدراج، واستغلال الأطفال والنساء في المواد الإباحية.	3.406	1.26	5	متوسط
8	الجرائم الإلكترونية ضد الدولة؛ وتشمل الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الأنظمة الحكومية وقواعد البيانات الحكومية.	3.401	1.29	6	متوسط
10	جرائم المعلومات الزائفة؛ وتشمل نشر معلومات مضللة أو كاذبة لتحقيق مكاسب ماليه أو غيرها.	3.364	1.24	7	متوسط
9	التجارة غير المشروعة؛ وتشمل جرائم	3.354	1.27	8	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	استخدام الإنترنت لبيع وشراء المخدرات، الأسلحة، السلع المسروقة.				
3	جرائم سرقة الهوية؛ وتشمل جرائم استخدام معلومات شخصية مسروقة لارتكاب جرائم أو لتحقيق مكاسب مالية.	3.335	1.27	9	متوسط
11	جرائم الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة؛ وتشمل دخول أنظمة الكمبيوتر أو الشبكات بدون إذن مسبق، واستخدام كلمات المرور المسروقة، استغلال الثغرات الأمنية.	3.330	1.23	10	متوسط
12	جرائم التلاعب بالبيانات؛ وتشمل جرائم تزوير بيانات السفر والإقامة.	3.322	1.23	11	متوسط
7	جرائم نشر البرمجيات الضارة؛ وتشمل نشر الفيروسات لتدمير أو تعطيل أجهزة الكمبيوتر أو سرقة البيانات.	3.288	1.27	12	متوسط
–	**المستوى العام لاتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها**	**3.395**	**1.08**	–	**متوسط**

يتضح من النتائج في الجدول (5) أن المستوى العام لاتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للاتجاهات (3.395) وقد اتضح من النتائج بأن جميع الفقرات قد حققت مستوى متوسط تراوحت قيم متوسط اتجاهات عينة الدراسة عليها بين (3.288–3.578) ومن أهم الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023مفي الحد والوقاية من ارتكابها في المجتمع الأردني تتمثل أولاً في "جرائم التشهير والابتزاز؛ وتشمل جرائم نشر معلومات كاذبة عن شخص ما على الإنترنت بهدف الإضرار بسمعته أو لابتزازه للحصول على أموال"، وجرائم الاحتيال الإلكتروني؛ وتشمل جرائم خداع الأفراد للحصول على الأموال أو المعلومات المالية للأشخاص، الجرائم المتعلقة باختراق الخصوصية؛ وتشمل جرائم التعدي على خصوصية الأفراد عبر الوصول غير المصرح به إلى معلوماتهم الشخصية، جرائم القرصنة؛ وتشمل جرائم اختراق أنظمة الكمبيوتر والشبكات للحصول على بيانات حساسة أو اختراق الحسابات البنكية، وأخيرا جرائم نشر البرمجيات الضارة؛ وتشمل نشر الفيروسات لتدمير أو تعطيل أجهزة الكمبيوتر أو سرقة البيانات.

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج السؤال الأول: ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023؟

أظهرت النتائج أن اتجاهات القضاة والمحامين نحو قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 كانت إيجابية بشكل عام وبمستوى مرتفع. يعكس هذا رضاهم عن القانون واعتقادهم بقدرته على تحقيق العدالة والردع العام. كانت أبرز المجالات التي حظيت بتقدير مرتفع هي تحقيق العدالة ووضوح المواد القانونية، بينما كان هناك تحفظ نسبي فيما يتعلق بحماية الحقوق. هذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه دراسة الجعافرة (2022)، التي أكدت أن التشريعات القوية تحظى بتقدير إيجابي من قبل المتخصصين عندما تكون شاملة وعادلة، ومع ذلك، فإن النتائج الحالية تشير إلى الحاجة إلى تعزيز بعض بنود القانون لضمان حماية أوسع للحقوق الفردية، وهو ما تطرقت إليه دراسة صفر (2022) التي دعت إلى تطوير مواد القانون لتواكب التحديات التقنية.

وتفسر الدراسة هذه النتائج وفقا لنظرية الضبط الاجتماعي لـــ "هيرشي". حيث تركز على أهمية الالتزام بالقوانين كوسيلة لتحقيق الاستقرار المجتمعي، حيث يؤمن الأفراد بعدالة القانون واحترام قواعده عندما تكون مواده واضحة وتحقق العدالة. كما يعزز من مبدأ الارتباط الذي ذكره "هيرشي"، حيث تكون علاقة الفرد بالمؤسسات القانونية والعدلية إيجابية عندما يشعر بالثقة في تطبيق القانون بشكل عادل. علاوة على ذلك، فإن العامل الأخلاقي (الاعتقاد) الذي تشير إليه النظرية، يبرز في نتائج هذه الدراسة من خلال تقدير القضاة والمحامين لدور القانون في تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية المجتمع، أما الجانب المتعلق بحماية الحقوق، والذي جاء بمستوى أقل، فيمكن ربطه بما أشارت إليه النظرية عن وجود ثغرات قد تؤدي إلى ضعف الامتثال للقانون إذا لم تكن القواعد القانونية شاملة أو مفهومة بشكل كامل، هذا يدعم ضرورة العمل على تطوير المواد المتعلقة بحماية الحقوق الفردية لتعزيز التزام الأفراد بالقانون.

مناقشة السؤال الثاني: ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من الجرائم الإلكترونية؟

بينت النتائج أن اتجاهات القضاة والمحامين نحو دور القانون في الحد من الجرائم الإلكترونية جاءت بمستوى متوسط، وتظهر النتائج أن القانون كأداة ردع فعالة في الجرائم الإلكترونية مثل الاحتيال المالي والابتزاز الإلكتروني، لكنه يواجه تحديات في الجرائم المستحدثة مثل التزييف العميق والإرهاب السيبراني، هذا يعكس ما أشار إليه بيكارياوبنتام في نظرية الردع، حيث تكون القوانين أكثر فعالية إذا تضمنت عقوبات واضحة وسريعة، ومع ذلك، فإن الاستجابة للتطورات التكنولوجية السريعة تعد تحديًا كبيرًا، كما أوضحت دراسة Maziah (2016)، التي أكدت على أهمية تطوير التشريعات لمواكبة الجرائم السيبرانية المتطورة، وتعززنتائج هذا السؤال فكرة أن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 رغم قوته في بعض المجالات، يحتاج إلى تعديلات لتغطية الجرائم الجديدة بشكل أكثر شمولية.

مناقشة السؤال الثالث: ما اتجاهات القضاة والمحامين نحو أنماط الجرائم التي أسهم قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الحد من ارتكابها؟

أوضحت النتائج أن القانون ساهم بشكل كبير في الحد من الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً في المجتمع الأردني مثل التشهير والابتزاز والاحتيال المالي، حيث أظهرت هذه الجرائم انخفاضًا نتيجة تشديد العقوبات عليها، ومع ذلك، كان تأثير القانون أقل في الجرائم ذات الطبيعة المعقدة مثل نشر البرمجيات الضارة أو التجارة غير المشروعة عبر الإنترنت. وتتوافق هذه النتائج مع نظرية الضبط الاجتماعي لـــ "هيرشي"، التي ترى أن الالتزام بالقانون يرتبط بمدى وضوحه وعدالته، إلا أن الطبيعة الديناميكية للجرائم الإلكترونية تتطلب استجابة قانونية سريعة، وهو ما أكدته دراسة روبرت (2010)، التي أوضحت أهمية التوعية المجتمعية ودمج وسائل الإعلام في مكافحة الجرائم لتعزيز الامتثال المجتمعي، تشير نتائج هذا السؤال إلى أن تأثير القانون يحتاج إلى دعم تقني وقانوني إضافي للتعامل مع الجرائم ذات الطبيعة المعقدة والعابرة للحدود.

كما أن نظرية الردع تدعم النتائج السابقة، حيث تؤكد أن العقوبات الصارمة تلعب دورًا أساسيًا في الوقاية والحد من ارتكاب الكثير من الجرائم الإلكترونية، وهذا يظهر في اتجاهات القضاة والمحامين لدور القانون في الحد من أنماط الجرائم الإلكترونية مثل التشهير والابتزاز والاحتيال الإلكتروني. ومع ذلك، فإن محدودية تأثير القانون على الجرائم ذات الطبيعة المستحدثة، كالتجارة غير المشروعة ونشر البرمجيات الضارة، تبرز الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية لتعزيز الردع وتغطية هذه الجرائم بشكل أكثر شمولية واستجابة للتطورات التكنولوجية المستمرة.

وفي المحصلة يمكن القولإن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 في الأردن يُمثل نقلة نوعية في تعزيز الردع العام والخاص من ارتكاب الجرائم الإلكترونية، حيث أسهم بشكل واضح في الحد من الجرائم التقليدية مثل الاحتيال المالي والابتزاز الإلكتروني، مما يعكس رضى القضاة والمحامين عن مواده وفعاليته. ومع ذلك، فإن تحديات مواكبة الجرائم المستحدثة مثل التزييف العميق ونشر البرمجيات الضارة تبرز كأحد الثغرات التي تحتاج إلى معالجة قانونية. وقد أكدت نتائج الدراسة من خلال أسئلتها الثلاثة على فعالية القانون في تحقيق الردع والعدالة، لكنها أشارت أيضًا إلى ضرورة تحسين بعض البنود المتعلقة بحماية الحقوق وتطوير آليات القانون لمواكبة الجرائم الإلكترونية الناشئة؛ هذه النتائج تؤكد أهمية الاستمرار في تحديث التشريعات القانونية وتعزيز الوعي المجتمعي وتطوير التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات بشكل شامل ومستدام.

التوصيات:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1) تحديث مواد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 لتغطية الجرائم الجديدة مثل التزييف العميق واستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنشطة غير المشروعة، بما يضمن استجابة سريعة للتغيرات التقنية الحديثة.
2) مراجعة بنود القانون المتعلقة بحماية خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية، وزيادة التوعية المجتمعية بحقوقهم الرقمية وآليات حماية أنفسهم من الانتهاكات الإلكترونية.
3) تشديد العقوبات على الجرائم الإلكترونية المتكررة والجرائم ذات الأثر المجتمعي الكبير، مثل الهجمات على المؤسسات المالية، لضمان الردع لمرتكبي هذه الجرائم.
4) تعزيز التنسيق مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية لتطوير استراتيجيات موحدة لمواجهة الجرائم العابرة للحدود.
5) إطلاق حملات توعوية وطنية لتعريف المجتمع بخطورة الجرائم الإلكترونية وكيفية الوقاية منها، مع تقديم برامج تدريبية متخصصة للقضاة والمحامين لتعزيز قدرتهم على التعامل مع الجرائم التقنية المعقدة.

Abstract

The Attitudes of Jordanian Judges and Lawyers Toward the Cybercrime Law No. 17 of 2023 and Its Role in Reducing Crime

By Mazen Suleiman Al-Jaradat

And Fayez Abdul Qader Al-Majali

This study aimed primarily to explore the attitudes of judges and lawyers in Jordan towards Cybercrime Law No. 17 of 2023 by examining their views on the effectiveness of its provisions in combating cybercrimes and curbing their spread.

The study employed a descriptive-analytical approach using a social survey method with a sample. The study sample consisted of 379 judges and lawyers, representing 5.05% of the total population. A questionnaire was specifically developed to collect field data, based on previous related studies. The data were analyzed statistically using SPSS version 24.

The results indicated that the attitudes of judges and lawyers towards Cybercrime Law No. 17 of 2023 were generally positive and at a high level. This finding reflects satisfaction with the law and belief in its ability to achieve justice and public deterrence. The study also found that judges' and lawyers' attitudes towards the law's role in reducing cybercrimes were at a moderate level. The results show that the law is an effective deterrent tool for many cybercrimes, such as financial fraud and cyber extortion. Furthermore, the law has contributed significantly to reducing the most common cybercrimes in Jordan, such as defamation, extortion, and financial fraud. Based on the study's results, several recommendations were formulated, including updating the provisions of Cybercrime Law No. 17 of 2023 to cover new crimes, such as deepfakes and the use of artificial intelligence in illegal activities, ensuring a rapid response to technological advancements.

The study recommended to strengthen penalties for repeat cybercrimes and crimes with significant societal impact, such as attacks on financial institutions, to ensure deterrence for perpetrators of these crimes. Keywords: Cybercrime Law No. 17 of 2023, Cybercrime, Jordanian Society.

Keywords: Cybercrime Law No. 17 of 2023, Cybercrime, Jordanian Society.

قائمة المراجع

أ-المراجع العربية:

ابن منظور محمد بن مكرم (2015)، **لسان العرب**، تحقيق عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو الغار، إبراهيم (2015) **علم الاجتماع القانوني**، ط2، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر.

بشير، مازن (2009)**مبادئ علم الإجرام**، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.

بهنام، رمسيس (2002) **النظرية العامة للمجرم والجزاء**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر.

الجعافرة، فايز (2022) **دور قانون منع الجرائم في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك الأردن.

الحسن، إحسان محمَّد. (2008). **علم اجتماع الجريمة**. (ط1). دار وائل للنشر: عمان، الأردن.

الحيدري، جمال ابراهيم، (2020). **علم الإجرام المعاصر**، دار بغداد: مطبعة دار الحكمة، العراق.

الخشاب، سامية (1982). **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ربيععماد محمد (2010)**أصول علم الإجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرحباني، عبير شفيق (2019) **الجرائم الإلكترونية وأخطارها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الرشيد، فراس محمود (2022) فلسفة العمل الشرطي الأمني الشامل، الأمن العام الأردني دراسة حالة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، 2(38): 161–176، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الرواشدة، مصطفى خالد (2023) **القواعد القانونية الناظمة لأكثر الجرائم الإلكترونية شيوعاً في المجتمع الأردني**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

الزعبي، جلال والمناعسة، أسامة (2018) **جرائم تقنية المعلومات الإلكترونية–دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السلامين، ضيف الله محمود (2021) **تدابير الوقايةمن الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائمفي المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين بوزارة الداخلية**، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

شابسوغ، أحمد وليد (2024) **الجرائم الإلكترونية: جريمة الاحتيال الإلكتروني، دراسة تحليلية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشاذلي، فتوح (2021).**أساسيات علم الإجرام والعقاب**، ط 2، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان.

عمار، صفر حسن (2017) اتجاهات التربويين نحو قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الكويت، **دراسات تربوية واجتماعية**، 1(23): 317–349، جامعة حلوان، مصر.

عالية، سمير (2020) **الجرائم الإلكترونية**، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان.

القناعي، عبد الرحمن عبدالله (2015). **اتجاهات المحامين والعاملين في مجال الأحداث نحو قانون الأحداث الكويتي رقم "3 لسنة 1983م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

قوقزة، أشرف علي (2021) **الأدلة الرقمية في إثبات الجرائم الإلكترونية في التشريع الأردني**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الكحلوت، أمين منصور (2019)**اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وانعكاسه على حرية الرأي والتعبير: دراسة ميدانية على المحافظات الشمالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الكساسبة، فهد، (2012)، دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل: دراسة مقارنة، **مجلة دراسات**، علوم الشريعة والقانون، المجلد(39)، العدد(2)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مديرية الأمن العام (2014) **التقرير الإحصائي الجنائي**، إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

المجلس القضائي الأردني(2024) **بيانات غير منشورة**، وزارة العدل، عمان، الأردن.

نجم، محمد صبحي (2010)**أصول علم الإجرام وعلم العقاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهلسة، أيمن أديب (2020) قانون منع الجرائم بين مقتضيات الضبط الإداري ومراعاة الحقوق والحريات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد (10)، العدد (4)، ص ص 94 – 51، الدنمارك.

الوريكات، عايد (2014). **علم النفس الجنائي**. (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

الوريكات، عايد عواد (2008). **نظريات علم الجريمة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

ب–المراجع العربية

Gorazd,F,(2022). Crime prevention-theory, practice and dilemmas, **journal of criminal law& criminology**68 (2) 22-50.

Hirschi, Travis (1969) **Causes of Delinquency**, Berkley: University of California Press.

Krejcie, R., and Morgan, D., (1970) Determining sample size for research activities, educational and psychological Measurement, 30, 607-610.

Maziah, Mohd Ali (2020) Determinants of Preventing Cyber Crime: A Survey Research**, International Journal of Management Science and Business Administration**Volume 2, Issue 7, June, 2016, Pages 16-24. Malaysian Institute of Marine Engineering Technology, Kuala Lumpur, Malaysia.

McAfee. (2022). **Cybercrime trends and insights. San Jose**, CA, USA. Retrieved from https://www.mcafee.com.

Pierpaolo, Giglioli, (2011) The Role of the Media in Disseminating Crime News And Influencing Public Opinion, **International Social Science Journal,** Vol, 149, September, 2011.

Robert A, Silverman (2010) Crime Prevention Through Mass Maida:An Evaluation, **Journal of Criminal Justice**, volume: 10 issue: 4, United States, 2010, Page 135- 146.

Sherman, L. W. (2023). Crime and law enforcement: Impacts of legal policies on crime reduction. **Journal of Criminal Justice Studies**, 45(2), 123-138. Published by Elsevier, Amsterdam, Netherlands. doi: 10.1016/j.jcrimjus.2023.01.005.

Siegel, L. J., & Worrall, J. S. (2023). **Introduction to criminal justice**: Practice and process (5th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.